

الصندوق الكويتي: 9 ملايين دينار قرض لإنتاج السكر في موريتانيا



جانب من توقيع القرض

صناعي يتم فيه زراعة وحصاد محصول قصب السكر وتصنيعه لإنتاج حوالي 106 آلاف طن من السكر الأبيض سنويا إلى جانب مشتقات قصب السكر المختلفة.

وأضاف أن المشروع ينقسم إلى مكون زراعي ومكون صناعي ومرافق سكنية وإدارية تتوفر فيها جميع الخدمات الاجتماعية المتكاملة منها المراكز الصحية والتعليمية والمساجد ومرکز شرطة ومحطة إطفاء ومحطة وقود وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي. ووقع اتفاقية القرض نيابة عن حكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية وزير المالية أتيام جيمار ووقعها نيابة عن شركة سكر موريتانيا مديرها العام أدري ولد الزين في حين وقع اتفاقية القرض والمشروع نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية نائب المدير العام غانم سليمان الغنيان.

قال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أنه وقع اتفاقية قرض وشروع في مدينة نواكشوط بجمهورية موريتانيا الإسلامية بقيمة تسعة ملايين دينار كويتي وهو ما يعادل حوالي 31.4 مليون دولار أمريكي للاسهام في تمويل مشروع إنتاج السكر.

وأوضح الصندوق في بيان صحفي أمس أن المشروع يساهم في دعم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ضمن برنامج الحكومة للحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتنمية المناطق المستفيدة من المشروع في ولاية «رقول» إضافة إلى تلبية جزء من الطلب المحلي على السكر باعتباره سلعة غذائية رئيسية وتوفير جزء من النقد الأجنبي عن طريق تقليص واردات البلاد من السكر.

وأشار أن المشروع يتكون من مجمع زراعي

وعلى الرغم من ذلك، وبناء على سجل الأداء الملون الذي تتمتع به كيبكو، فإن كايبتال ستاندرز تنظر بإيجابية إلى قدرة كيبكو على تحقيق تدفقات نقدية. وتحتوي المحفظة الاستثمارية على عدد قليل من الاستحواذات الكبيرة، مما يقيد التصنيف. وعلى الرغم من تحسين التنوع في قطاعات المحفظة الاستثمارية للمجموعة في السنة المالية 2011، فإن إجمالي المحفظة ما زال متركز في قطاعات الخدمات المالية والإعلام بنسبة 73.57 في المئة من إجمالي المحفظة.

ووفقاً للمقياس المحلي لكايبتال ستاندرز، فإن التصنيف بدرجة «أيه + كي دبليو» يقارن بنسب

كيبكو التي تبلغ قيمتها 80 مليون دينار بالنسبة لتقديراتها من السندات المحلية. وقد قامت كايبتال ستاندرز بوضع مقياس للتصنيف المحلي لتسهيل تقييم الكيانات المصنفة في البلاد، بما يزدود المستثمرين المحليين والأجانب بأداة للتمييز بين جهات الإصدار المحلية بدقة أكبر.



شعار شركة المشاريع

لمجموعة خلال السنة المالية 2011، وعلى الرغم من ذلك، فإن التصنيف مقيد بغياب الدخل الناتج من توزيعات الأرباح تحديداً من بنك الخليج المتحد وشبكة «أو إس إن» وشركة الصناعات المتحدة، مما أدى إلى تقلب التدفقات النقدية للمجموعة. ويعد التصنيف كذلك انخفاض الدخل للتركز والتدفقات النقدية الرئيسية لكيبكو بشكل ملحوظ في السنة المالية 2011. وانخفضت نسبة التدفقات النقدية الرئيسية إلى مصروفات الفائدة من 2.16 في السنة المالية 2010 إلى 0.86 في السنة المالية 2011.

محفظة كيبكو بدرجة استثمارية، وذلك بالنظر إلى معدل الجودة الائتمانية لإجمالي المحفظة. ولا تتوقع كايبتال ستاندرز أي انخفاض في الجودة الائتمانية لأصول المجموعة على المدى القصير إلى المتوسط. كما ترى كايبتال ستاندرز أن الدعم الكبير الذي حصلت عليه المجموعة من المساهم الرئيسي «المملكة للأفراد» من الأسرة الحاكمة في الكويت» بعد ملاحمها ودعمها للتصنيف، كما يدعم التصنيف جودة الإطار الحكومي للشركة وارتفاع مستويات الشفافية لديها.

وقد تحسّن الأداء المالي والتشغيلي للشركات الرئيسية

نسبة غائدة متغيرة تبلغ قيمتها 31,500,000. د.ك. تستحق في 16 يناير 2016.

وعكس التصنيف قدرة كيبكو على الوفاء بالتزاماتها المالية حيث تتمتع المجموعة بأرصدة نقدية عالية - ومستويات متوسطة من الديون طويلة الأجل، بالإضافة إلى ذلك، فقد حافظت كيبكو على وضع السيولة القوي الذي تتمتع به خلال العام، وهو ما يعد عاملاً رئيسياً في التصنيف. ومن أبرز التطورات خلال السنة المالية 2011 تحسين مستويات استحقاق الديون لكيبكو حيث أن معظمها طويل الأجل، ولا تخضع لأرصدة الدين لأي تبعية في السداد. كما بلغت الارتفاع المالية السوقية للمجموعة نسبتة 22.29 في المئة كما في التسعة أشهر الأولى من عام 2012، وهو مستوى عالٍ للتصنيف. ونرى كايبتال ستاندرز أن سياسة التمويل التي تتبعها كيبكو تعد عاملاً إيجابياً للتصنيف، ومن المتوقع أن تبقى كما هي في المستقبل.

وقد صنفت كايبتال ستاندرز

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أنه قد ورد إليه من شركة مشاريع الكويت القابضة «مشاريع» كتاب تصه كالتالي: إيماءة بالتعليقات الصادرة من هيئة أسواق المال بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية - نود إفادتكم بأن شركة كايبتال ستاندرز للتصنيف قامت بتثبيت تصنيف السندات بدرجة «بي بي» للسندات المصدرة بالدينار الكويتي بقيمة 80,000,000 من قبل شركة مشاريع الكويت «القابضة» ش.م.ك.م «كيبكو». وتبنت التصنيف على المقياس المحلي بدرجة «أيه + كي دبليو» والذي يعكس الجودة الائتمانية للإصدار بالنسبة للإصدارات المحلية الأخرى ومازالت النظرة المستقبلية للتصنيف مستقرة. وقد تم إصدار السندات على شريحتين هما: 1 - بي بي أي دي إي أي 9634839: سندات بنسبة فائدة ثابتة تبلغ قيمتها 48,500,000. د.ك. تستحق في 16 يناير 2016، و 2 - بي بي أي دي إي أي 7377472: سندات

الحمد: واثقون من نجاح إستراتيجيتنا

«الكويتية - الصينية» تحقق 5.23 ملايين دينار أرباحاً عن العام الماضي



أحمد الحمد

بين آسيا والشرق الأوسط، وفقاً لتمويل للرابعة.

أعلنت أمس الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية، وهي شركة استثمارية متخصصة في الاستثمار في آسيا، عن نتائجها للثانية للعام 2012، حيث بلغت أرباحها الصافية 5.23 مليون دينار كويتي، وبلغت إيراداتها 11.97 مليون دينار كويتي، وبربحية 6.69 في المئة. كما أعلنت الشركة عن تحقيقها عائداً على الملكية بلغ 6.17 في المئة، وعن ارتفاع إجمالي أصولها الصافية لتصل إلى 95.49 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2012. وقال العضو المنتدب في الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية أحمد الحمد: «كان هذا العام مليئاً

عمر تقنية الغام، استقال من منصبه لتولي رئاسة مجلس إدارة شركة أخرى، حيث تمنع القوانين الحالية أن يرأس شخص واحد مجلس إدارة لشركتين مدرجتين.

تعيين ضاري علي الرشيد المدير رئيساً لمجلس إدارة الشركة، حيث عمل السيد المدير في مجلس إدارة الشركة الكويتية الصينية منذ مايو 2012.

نائب رئيس مجلس الإدارة الحالي، أحمد عبداللطيف الحمد، استقال من منصبه كنائب رئيس مجلس إدارة وصاحب السيد الحمد يعمل عضواً في مجلس الإدارة وعضواً منتدباً في إدارة الشركة.

واصلت استراتيجيات الشركة الفعّالة على مقاييس الشركات المنافسة، بفضل كفاءة مديري المحافظ وقدرتهم على إيجاد أفضل الاستثمارات التي تعود بالقيمة للمستثمرين.

تمو حجوم فريق المبيعات والتسويق بإضافة مستشارين استثماريين ذوي خبرة مختلفة، حتى يتمكن من تقديم خدمات أفضل وحلول خاصة للعملاء.

ونوفقاً مع قوانين هيئة أسواق المال للشركات المدرجة، أعلنت الكويتية الصينية التغييرات التالية في مجلس إدارتها: رئيس مجلس الإدارة الحالي،

لتوضيح التعديلات التي تمت على قانون الشركات التجارية الجديد وأثارها

«اتحاد الشركات» يعقد ورشة بالتعاون مع «دي إل إيه باير»



يوسف السعيد

التمهيدية خلال 6 أشهر من نشره، وخلال ورشة العمل يناقش عبد

ثاوية التغييرات المتلاحقة في عالم المال والأعمال ولتحقيق الأمال والطموحات بتحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي.

وقد تم الانتهاء من وضع قانون جديد بمشارطة وزارة التجارة والصناعة، وبنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، وهيئة العامة للاستثمار، وممثلين عن القطاع الخاص من المحامين الذين كان من بينهم دي إل إيه باير عبد العزيز الياقوت وطارق يحيى، وحدث أن هذه التعديلات سوف تدخل حيز التنفيذ مع نشره في الجريدة الرسمية ووزارة التجارة والصناعة ستصدر اللائحة

مسؤوليات المساهمين والشركاء ومجالس الإدارة وأسس الحوكمة أو الحوكمة الرشيدة، فضلاً عن مبادئ أخرى وحلول عملية من شأنها أن تعزز بلا شك صورة الكويت للمستثمر الأجنبي. كذلك أوضح أنه من بين التعديلات الأخيرة، وأهمها تمديد فترة الامتثال للشركات القائمة، والتمييز بين الشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة بشأن الجمع بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وتوضيح معنى حوكمة الشركات وتعديل أحكام الخاصة بتوزيع حصص وأسهم رأس مال الشركة.

العزيز الياقوت المدير الإقليمي و الشريك في دي إل إيه باير الشرق الأوسط، وطارق يحيى استشاري قانوني أول في مكتب الكويت دي إل إيه باير، والذين شاركوا في صياغة القانون الجديد، على نطاق واسع التعديلات الأخيرة والأثر المترتبة على الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة.

وقال عبد العزيز الياقوت، الذي شارك في صياغة القانون الجديد: «نحن سعداء للعمل مع اتحاد شركات الاستثمار لاستضافة هذا الحدث حول القانون الجديد والذي يجلب معه المزيد من الوضوح من حيث صلاحيات

الحوار الاقتصادي الخليجي الأوروبي يبدأ دورته الرابعة غدا في بروكسل

الخليجي الأوروبي هذا العام ستتناول آخر المستجدات الاقتصادية في دول المجلس والاتحاد الأوروبي والصلاحيات الاقتصادية والمصرفية بعد الأزمة المالية العالمية وآخر تطورات أزمة اليورو.

ويشارك في الحوار من جانب مجلس التعاون عدد من الخبراء والمختصين من وزارات المالية والاقتصاد والتجارة والصناعات المركزية وهيئات سوق المال والاستثمار في الدول الأعضاء والأمانة العامة لمجلس التعاون ومن الاتحاد الأوروبي بشارك عدد من الخبراء والمسؤولين من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي.

الرياض - «كونا» - تبدأ في العاصمة البلجيكية بروكسل اليوم الدورة الرابعة من جلسات الحوار الاقتصادي الخليجي الأوروبي. وأحد الأمان العام المساعد لشؤون المفاوضات والحوار الاستراتيجي بالأمانة العامة لمجلس التعاون الدكتور عبدالعزيز حمد العويشق في بيان صحفي أن الحوار الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي يهدف إلى مناقشة السياسات الاقتصادية الكلية وباتني في إطار تنفيذ برنامج العمل المشترك بين دول المجلس والاقتصاد الأوروبي 2010-2013.

وأوضح العويشق بأن دورة الحوار الاقتصادي

«برقان» يستضيف اجتماع التدقيق الداخلي لمجموعته



عماد الفاييز

عقد بنك برقان أخيراً اجتماعه للمدققين الداخليين للمجموعة، وذلك تحت قيادة رئيس المدققين الداخليين لمجموعة بنك برقان عمرو القصبي. وقد جرت فعاليات الاجتماع في العاصمة الأردنية عمان يومي 20 و 21 فبراير المنصرم، وشارك فيه رؤساء إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخمسة التابعة لمجموعة بنك برقان. وفي هذا الصدد قال السيد عمرو القصبي: «من الضروري أن نأخذ معايير التدقيق الداخلي والفضل للممارسات المتعلقة في هذا القطاع». وخلال الاجتماع، عرض السيد القصبي على المشاركين أحدث التعديلات التي وضعها معهد المدققين الداخليين على معايير المهنة، والخبرة العملية لبنك برقان في تقييم مخاطر الإحتيا، ومشتريات بنك الكويت المركزي الأخيرة فيما يتعلق بحوكمة الشركات.

وأشار السيد القصبي إلى أن: «بنك برقان يسعى باستمرار للحفاظ على أعلى معايير الكفاءة والشفافية، وبالتالي لا يبدخ جهداً في تقديم أعلى معايير التميز في كافة عملياته».

«إم.آر.بي.إل» الهدية توقف استيراد النفط من إيران

قال مصدران مطلعان إن شركة إم.آر.بي.إل الهدية قد اشترت نفطاً من إنتاج حقل أبو سعفة السعودي للمرة الأولى ونفطاً عائباً في عمليات وذلك لسد فجوة في المعرض جبراء نقص الإمدادات الإيرانية.

كان ب.ب. أبواديال العضو المنتدب لشركة إم.آر.بي.إل قال في وقت سابق هذا الشهر إن الهند بصدد وقف كل واردات الخام من إيران مع إعلان شركات تأمين محلية أن تغطيتها لن تشمل شركات التكسير التي تعالج النفط بسبب عقوبات غربية مما أجبر إم.آر.بي.إل على طرح عطاءات فورية لشراء النفط عالي الكبريت.

وزادت صعوبة شراء النفط من إيران بعد قيام الولايات المتحدة الأسبوع الماضي بفرض عقوبات على نادي كيش للحماية والتعويض وشركة التأمين المركزية الإيرانية بيمة مركزية فاقلة إن كيش يوفر الغطاء التأميني لشركة ناقلات النفط الوطنية الإيرانية وإن بيمة تقدم خدمات إعادة التأمين لشركة الشحن.

وتستفيد عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الهادفة إلى حمل إيران على تقليص

الغرفة من مواجهة التحديات وتحقيق عاماً قوياً آخرافلاً بالإنجازات في 2012. ونحن عازمون على الاستفادة من هذا الإنجاز الكبير والمساهمة في دفع العجلة الاقتصادية والنقافية والساحية بين البرازيل والعالم العربي.»

وأخيراً، ذكرت الغرفة في تقريرها أن الواردات البرازيلية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معظم الدول العربية، على رأسها لبنان 491 في المئة وقطر 214 في المئة والكويت 148 في المئة والبحرين 103 في المئة. وعلى خلاف ذلك، انخفضت الصادرات البرازيلية بنسبة ضئيلة قدرها 2 بالمئة بالمقارنة مع العام 2011 حيث بلغت 15.13 مليار دولار. ويعزى هذا الانخفاض إلى عدم استقرار الوضع السياسي في بعض أنحاء العالم العربي، مع العلم أن بعض الدول العربية الأخرى سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الاستيراد، مثل سلطنة عمان 35.73 في المئة واليمن 38.37 في المئة والإمارات 13.26 في المئة وصغر 3.35 في المئة.

يتبعه اللحومات بقيمة 3.93 مليار دولار، والخدمات بقيمة 2.44 مليار دولار.

ووجه الدكتور ميشيل حلي، الأمين العام والمدير التنفيذي للغرفة التجارية العربية البرازيلية بسعي البرازيل للتواصل مع العالم ترسيخ العلاقات التجارية للتمتع مع العالم العربي، والذي يتضح بشكل جلي في استمرار التدفق التجاري بين الطرفين على مدى الأعوام السابقة.

وأضاف «إن البرازيل والدول العربية تشاركان باستمرار في محادثات متعددة الجوانب تهدف إلى توسيع آفاق النشاطات التجارية واتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية المشتركة بين الطرفين في العديد من القطاعات الحيوية. ولابد من الإشارة هنا إلى الدور الهام الذي تلعبه الغرفة التجارية العربية البرازيلية في دعم وتعزيز هذه الشراكات الاستراتيجية، وبالتالي خلق فرص أعمال جديدة للشركات العربية والبرازيلية على حد سواء. وقد تعكست

في تقرير لها، حصل «مباشر» على نسخة منه، إلى أن حجم التبادل التجاري بين البرازيل والدول العربية قد ارتفع بنسبة 3.26 بالمئة ليصل إلى قرابة الـ 26 مليار دولار أمريكي في العام 2012. بعد أن سجل 25.11 مليار دولار في العام السابق له. كما بلغ إجمالي قيمة الواردات البرازيلية من الدول العربية 11.10 مليار دولار في 2012، بزيادة قدرها 11 بالمئة مقارنة بـ 9.98 مليار دولار في 2011. وبالمقابل، سجلت الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية قيمة 14.83 مليار دولار في العام الفائت. وعكشت الغرفة أيضاً عن قائمة الصادرات العربية إلى البرازيل والتي تصدرتها الحروقات بقيمة 9.11 مليار دولار، يليها الاسمدة بقيمة 1.32 مليار دولار، والملح والكبريت بقيمة 180 مليون دولار. ومن جهة أخرى، حل السكر بالمرتبة الأولى في قائمة الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية بقيمة 4.24 مليار دولار،



ميشيل شلي